

## الاقتران وأثره في الاختصاص

أ.د. هاشم جعفر الموسوي

الباحث مرتضى سعد جاسم

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل

### المقدمة:

إنَّ المُتَّبِعَ للمصنَّفات النَّحْوِيَّةِ يَجْدُ فيها جملَةً من المصطلحات والمفاهيم، والعبارات والأوصاف، التي تتعلَّق برصد تغيُّرات تطرأ على التَّركيب، يكون لها أثرٌ بيِّنٌ في توجيه دلالة الأحكام النَّحْوِيَّةِ، على أنَّ قسماً منها قد امتدَّت إليه أيادي الدارسين، فأحاطوا بتعريفها، وعرَّفوا بحدودها، وجمعوا شتات مسائلها، وخرجوا بنتائج تُعين على فهمها وإتقانها، ومن أمثلة هذه الدراسات التي سُمِّيت بعضها بالظواهر، نحو: الإجحاف، والافتراض، وإنَّ قسماً آخر ينتظر أن تمتدَّ إليه الفكر، وتسعى له الخواطر، ومن تلك المصطلحات الاقتران، والاقتران واحد من تلك الموصوفات التي ملأ لفظها- بتصاريفه المتنوعة- مصنَّفات النَّحْوِيِّين المتأخِّرين، فقد أكثروا من ذكره في أبواب النَّحو المختلفة، ونحن وقفنا على تعريف الاقتران ثم قسمنا البحث إلى ثلاثة مباحث هي الاختصاص بالاسم والاختصاص بالفعل، والاختصاص بالحرف.

والاقتران مصطلحٌ نحويٌّ قارٌّ، فقد عرَّفه الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي في كتابه المختصِّ (معجم المصطلحات النحوية والصرفية)، بقوله: ((هو الاتِّصالُ، وكثيراً ما يُستعمل في التَّعبير عن اتِّصالِ الحروفِ بغيرها، كاقترانِ جوابِ القسم بـ(اللام)، وجوابِ الشَّرط بـ(الفاء)، وخبرِ (عسى) بـ(أنَّ)))<sup>(١)</sup>، والاقتران - بتصاريفه المتنوعة- ملأ مصنَّفات النَّحْوِيِّين المتأخِّرين، ولاسيما ابن يعيش وابن الحاجب، وابن مالك، والرضي، واللاحقون لهم، فقد أكثروا من ذكره في أبواب النَّحو المختلفة، يصفون به طائفة كبيرة من المسائل، وتفرعاتها، وما يستتبع اقتران الكلمات فيها من تغيُّرٍ في الأحكام النَّحْوِيَّةِ، واستحداثٍ لمعانٍ، لم يكن لها أثرٌ قبل الاقتران، ذلك أنَّ اقترانَ كلمتين إنَّما كان من أجل معنًى، لم يكن حاصلًا عند التَّجريد، ومن تلك

الآثار الاختصاص، إذ يُعدُّ الاختصاص من الوسائل الكاشفة عن دلالات التَّركيب، والاقتران في أحيان كثيرة يكون وسيلة من وسائل الاختصاص، وقد تجمعت لديّ شواهد متنوعة في أبواب نحوية مختلفة، يظهر فيها أثر اقتران الأدوات في الدلالة على معنى الاختصاص.

### المبحث الأول: الاختصاص بالاسم:

المسألة الأولى: اقتران (لام الابتداء) بضمير الفصل:

من المسائل التي يتبيَّن فيها أثر الاقتران في الاختصاص ما في مسألتنا هذه، فيجدُر بنا أن نَقِفَ على وظيفة ضمير الفصل أو العماد؛ لكي تتَّضح لنا أهمية اقتران (لام الابتداء) به، إذ إنَّ ضمير الفصل أو العماد يأتي لوظيفة مهمَّة، أمَّا البصريون فيسمُّون هذا الضمير (فصلاً)، ووظيفته أنه يفصل الاسم الذي قبله عن ما بعده، ليؤدِّن أن ما بعده ليس من تمامه؛ أي ليس تابعاً له، فالاسم الأول قد تمَّ معناه، وليس به حاجة إلى نعتٍ أو بدلٍ، بل يحتاج إلى الخبر؛ لتَمَامِ معناه؛ لأنَّه ممَّا ينتظره المُحدِّث ويتوقَّعه من المُتكلِّم، وهو رأي الخليل وسيبويه<sup>(٢)</sup>، أو هو يأتي لبيان أن ما بعده معرفة، وهو رأي ابن السراج<sup>(٣)</sup>، وذكر السيرافي أنَّ الرأي الجامع أنَّ الضمير جاء ليفصل بين معنى الخبر والصفة<sup>(٤)</sup>. وهذا الرأي هو الذي عليه المتأخرون<sup>(٥)</sup>.

وأوضح الرضيُّ بأنَّ مؤدَّى هذه الأقوال واحدٌ، ولكنَّ تقرير الخليل وسيبويه أحسن من تقرير المتأخرين<sup>(٦)</sup>، ويبدو أنَّ تقرير الخليل وسيبويه أحسن من قبل أنَّ الضمير لا يفصل بين الاسم والخبر فحسب، بل هو أوسع من ذلك فيشمل البدل والتوكيد، فقد يُؤتى بالضمير ليفصل بين الاسم والبدل، أو عطف البيان؛ يقول السيرافي في بيان رأي سيبويه: ((أصل دخول الفصل إيذاناً للمخاطب المُحدِّث بأنَّ الاسم قديمٌ، ولم يبق منه نعتٌ، ولا بدلٌ، ولا شيءٌ من تمامه، وأنَّ الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المُتكلِّم أن يأتي به، وهو الخبرُ، وهو الذي نحاه سيبويه))<sup>(٧)</sup>.

ويُفهم منه أنَّ الإتيان بالفصل للتنصيص على أنَّ المراد بالكلام معنى الإخبار، ومع التباس ذلك بمعنى البدل أو عطف البيان، نحو: (زيدٌ أبو عبد الله)، فقد يَظُنُّ المُحَدِّثُ أَنَّ (أبو عبد الله) بدلٌ من (زيد)، أو عطفٌ بيانٍ، فَيَنْتَظِرُ الخَبَرَ، فَجِيءَ بالضَّميرِ؛ لِئُبَعِدَ هذا الظَّنَّ، فقيل: (زيدٌ هو أبو عبد الله)، فتخصَّص بالخبر بالاقتران، وتقولُ في مَنْ حَرَبَ الأَرْضَ: (الحارثُ الحارثُ)، إذا كَانَ الاسمُ الأَوَّلُ علماً، فيكونُ الثاني مُحتمِلاً أَنْ يكونَ توكيداً لفظياً أو خبراً، فَيُؤْتَى بالضَّميرِ لِيُفَصِّلَهُ عن هذا معنى التَّوكيدِ، ويُمَحِّضُهُ للخبر، فيقولُ: (الحارثُ هو الحارثُ)، فيكونُ الاسمُ الثاني خبراً، لا غيرَ، وبهذا ذكر أبو حيان ((وقيل: الأولى أن يقال: فصلٌ به بين الخبر والتَّابع حتى يكون التابعُ أعمُّ من النعت؛ إذ يقع الفصلُ بعد ما لا يُنعت، وقبل ما لا يُنعت به))<sup>(٨)</sup> وبذلك يَتَبَيَّنُ أَنَّ تَقْرِيرَ الخَليلِ وسيبويه أفضلٌ؛ لأنَّه أشملٌ وأوسعُ.

أما الكوفيونَ فَيَسْمُونَهُ عِماداً؛ لأنَّه مُعْتَمَدُ الفائدةِ، في بيان أَنَّ الثاني ليس بتابعٍ للأول، يقولُ الفَرَّاءُ: ((وإذا جِئْتَ إلى الأسماءِ المَوْضُوعَةِ، مثلُ (عَمْرٍو، وَمُحَمَّدٍ)، أو إلى المُضَافَةِ، مثلُ (أبيكَ، وَأَخِيكَ) رَفَعْتَهَا، فقلت: (أظنُّ زيداَ هُوَ أخوك)، و(أظنُّ أخاك هُوَ زيدٌ)، فرفعتَ إذ لَمْ تَأْتِ بعلامةِ المَرَدودِ، وأتيتَ بِ(هو) التي هي علامةُ الاسمِ، وعلامةُ المَرَدودِ أَنْ يَرَجِعَ كُلُّ فِعْلٍ لَمْ تَكُنْ فِيهِ أَلْفٌ ولامٌ، بِأَلْفٍ ولامٍ، وَيَرَجِعَ عَلَيَّ الاسمِ فيكونُ (هُوَ) عِماداً للاسمِ، و(الألفُ واللامُ) عِماداً للفعلِ))<sup>(٩)</sup>

و(العِمادُ) عِنْدَ الفَرَّاءِ العَلامةُ التي تَعوَدُ على الاسمِ، وَسَمَّاهُ عِماداً؛ لِأَنَّ الاسمَ يَعْتَمِدُ عليه في بيانِ أَنَّ ما بعده ليسَ مِنْ تَمَامِهِ، وَشَرطُهُ أَنْ يكونَ في الخَبَرِ (الألفُ واللامُ)، التي سَمَّاهَا- هي الأخرى- عِماداً للخَبَرِ، وتكونُ عائدةً على الاسمِ، وَيَشْتَرِطُ الفَرَّاءُ أيضاً أَنْ يكونَ موضعُ (العِمادُ) بعدَ الاسمِ، وقبلَ الخَبَرِ<sup>(١٠)</sup>.

ونفهمُ مِنْ شُرُوطِهِ أَنَّ الاسمَ قَبْلَ الضَّميرِ، يَظُنُّهُ المُخاطَبُ غيرَ تامٍّ، لِحاجتِهِ إلى ما بعده، فَيُؤْتَى بالضَّميرِ، لِيَعْتَمِدَ عليه الاسمُ في كونه غيرَ مُحتاجٍ، و(الألفُ واللامُ) يَعْتَمِدُ عليها الخَبَرُ في أَنَّهُ راجِعٌ على المبتدأ، مثالُ ذلك لو قُلنا: (زيدٌ قائمٌ)، لَمْ يَكُنْ نَمَّةً حَاجَةً إلى الضَّميرِ (العِمادِ)؛ لِأَنَّ الخَبَرَ ليسَ جُزءاً مُتَمِّماً للاسمِ، بل هو أَجْنَبِيٌّ عنه. فإذا اعتمدَ الخَبَرُ على (الألفُ واللامُ) أي: (زيدٌ القائمُ)، ظَنَّ المُخاطَبُ أَنَّ (القائمُ) جُزءٌ

من الاسم؛ لأن فيه علامة المردود على الاسم وهي الألف واللام كما سماها الفراء، وبذلك احتاج الاسم إلى ما يبين تمامه، فيعتمد على الضمير في بيان ذلك، فصارت الجملة (زيد هو القائم).  
وبذلك يتضح معنى (العماد) عند الكوفيين، ويتضح أيضاً سبب تسمية سيبويه الضمير فصلاً، إذ كل منهما نظر إلى الضمير من جهة الوظيفة، والفصل جيء به ليفصل الأول عن الثاني، والعماد لأن الأول يعتمد عليه في ذلك، ولو أن الدكتور أحمد مكي الأنصاري أنعم النظر في كلام الفراء لم يقع في خيرته حين سأل عن السبب الذي جعل الفراء يعتمد إلى تغيير مصطلح (الفصل) مع أن مؤداهما واحد<sup>(١١)</sup>.  
ومهما يكن من أمر فضمير الفصل أو العماد يؤدي وظيفة خاصة، وهي بيان قصد المتكلم في أن ما بعد المبتدأ يكون هو الخبر لا التابع، وعلى الرغم من أهمية هذا الضمير فإنه يلتبس أحياناً بالبدل أو التوكيد، مما يستدعي قرينة جديدة تكشف قصد المتكلم، وهذه القرينة هي اقتران (لام الابتداء) بضمير الفصل أو العماد.

ومن تلك المواضع أن يكون الضمير مُرَدِّدًا بين الفصل والتوكيد، ما ورد في قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١٢)</sup>، وقال: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَرِثِينَ﴾<sup>(١٣)</sup>، فقد ذكر ابن يعيش أن الضمير المرفوع يؤكد بالضمير المرفوع، وهو من جهة أخرى فصلاً<sup>(١٤)</sup>، ويحتمل التوكيد والفصل والبدل في نحو: (أنت أنت الفاضل)، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾<sup>(١٥)</sup>، إذ إن الضمير يتردد إعرابه بين هذه الثلاث.  
فهذه المواضع ظلت مُرَدِّدَةً بين الفصل وغيره، على الرغم من أن الفصل أو العماد جيء به من أجل أن يرفع توهم إرادة أن ما بعد المبتدأ يكون تابعاً، فإذا بالضمير يكون محل تردّد، فما كان عماداً للاسم وفصلاً له عن ما بعده نجد في هذه المواضع يحتمل داليتين أو أكثر، فالمخاطب يفهم من الضمير إرادة الفصل وغيره، فإن كان قد فهم منه الفصل في نحو: (أنت أنت الفاضل) فيكون (الفاضل) خبراً للمبتدأ لا غير، وإن كان قد فهم من الضمير البدل أو التوكيد، يكون (الفاضل) مُحْتَمِلاً للخبر والصفة فيه، وبذلك يعود النص إلى الدلالة الاحتمالية.

وفي هذا الأمر يتبين لنا أثر الاقتران في تخصيص الضمير بأنه للفصل لا لغيره من الاحتمالات، فاقتران (اللام) بضمير الفصل يجعل الدلالة الاحتمالية دلالة قطعية، فلو قلنا: (أنت لأنت الفاضل) لارتفع توهم إرادة التوكيد والبدلية؛ لأن (اللام) تفصل بين التوكيد والمؤكد، كما تفصل بين البدل والمبدل منه، وهذا لا يجوز فيهما، ومعه تنتفي إرادة أن يكون ما بعد المبتدأ صفة، فتعين الفصل وتخصص، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَحْنُ الْعَلِيُّونَ﴾<sup>(١٦)</sup>، فقوله: (الغالبون) خبر (إن)؛ لأن ضمير الفصل مقترن ب(لام الابتداء)، ومثله يقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾<sup>(١٧)</sup>، وفي هذا المعنى يقول ابن مالك عن خبر المبتدأ المفصول بالضمير: ((فإن نصبته، وقرن الضمير ب(اللام) المفتوحة تعينت الفصلية، ظاهراً كان ذو الخبر أو ضميراً، وإن نصبت الخبر، ولم يقرن الضمير ب(اللام) تعين الفصل، إن كان المخبر عنه ظاهراً، وجاز التوكيد و الفصلية إن كان المخبر عنه ضميراً))<sup>(١٨)</sup>

ومن هنا يتبين سبب دخول (لام الابتداء) على (ضمير الفصل) في باب (إن وأخواتها)؛ إذ إن هذه (اللام) تدخل على الخبر أو معموله، أو على المبتدأ إذا تأخر عن الخبر، فدخوله على (ضمير الفصل) لأنه واقع موقع الخبر، فكأنه داخل على الخبر<sup>(١٩)</sup>، وإنما وقعت موقع الخبر للعرض الذي ذكرناه، وهو رفع توهم أن ما بعد المبتدأ تابع، فهو عماد للاسم من جهة، وهو تقوية للخبر من جهة أخرى<sup>(٢٠)</sup>، فيعد توطئة له، وتمهيداً، ولذلك جاز دخول هذه (اللام) عليه.

ومنه يتضح أن قول النحويين إن (ضمير الفصل) يفيد التوكيد<sup>(٢١)</sup> قول غير محقق؛ ذلك أن معنى التوكيد في هذه المسألة معنى ثانوي؛ لأن التوكيد في النحو، إما أن يكون توكيداً لفظياً أو معنوياً، أما التوكيد المعنوي فله ألفاظ مخصوصة، وليس الضمير واحداً منها، وأما التوكيد اللفظي فإن الضمير لا يؤكد الظاهر<sup>(٢٢)</sup>، ولقد أنكر سيويه ذلك إنكاراً شديداً، بقوله: ((....، وقد زعم ناس أن (هو) ها هنا صفة، فكيف يكون صفة، وليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر))<sup>(٢٣)</sup>، وأراد بالصفة التوكيد، والرضي يذهب إلى أنه يحمل معنى التوكيد وإن كان لا يعرب توكيداً<sup>(٢٤)</sup>، فهذا المعنى ليس هو الغرض الرئيس له،

بل الثابت أنّ الغرض هنا الإتيان بالضمير من أجل إزالة التوهم المُستتبع لمعنى التوكيد بإثبات الخبر، وأمّا التوكيد فإنه أمر ثانويّ، ودلالة هاشمية، والدلالة المركزيّة تكمن في إزالة اللبس ورفع التوهم، ومع ذلك نجد من النحويين من وجّهوا عنايتهم إلى الدلالة الهاشمية للضمير، حين ذكروا أنّ الغرض من الضمير التوكيد، ولذلك نرى أنّ ابن مالك كان على صواب حين ذكر الغرض من هذا الضمير، بقوله: ((لما كانت فائدة الفصلِ صَوْنِ الخَبَرِ من تَوَهُمِهِ تَابِعاً، لَزِمَ من ذلك الاستغناء عنه إذا قَدَّمَ الخَبَرَ))<sup>(٢٥)</sup>، من هنا نصل إلى نتيجة مفادها أنّ اقتران (اللام) ب(ضمير الفصل أو العماد) من أجل رفع توهم من يظن أنّ الضمير يكون توكيداً أو بدلاً، وإنما هو مُخصَّصٌ للفصل والعماد، سوَّغَ هذا الغرض دخول (لام الابتداء) على (ضمير الفصل) في غير المواضع المشهورة التي تدخل فيها هذه (اللام).

#### المبحث الثاني: الاختصاص بالفعل:

اقتران (أن) المصدرية بالفعل:

(أن) المصدرية، تقترن بالفعل المتصرف، سواءً ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً<sup>(٢٦)</sup>، وقد ذكر السيرافي هذا الاقتران، في باب (تغيير الإعراب عن وجهه) في بيان قولهم: (ما تجلسِ عندنا فتحدّثنا)، فقال: ((كأنه قال: ما يكونُ منكِ جلوسٌ، وقدّر في الثاني (أن) فنصب بها الفعل، ثم كره أن يكونَ الأولُ في لفظِ الفعلِ، والثاني يقترنُ به ما يُصيِّره اسماً، وهو (أن) ))<sup>(٢٧)</sup>، فقوله: (ما يُصيِّره اسماً)، إشارةٌ مهمّةٌ إلى أثر هذا الاقتران، ذلك أنّ (أن) إن اقترنت بالفعل خصّصته بشيءٍ، مفاده جعلُ الفعلِ في قوّة الاسم، فيعربُ بإعرابه، ولا يكونُ ذلك للفعلِ لولا الاقترانُ.

فالفعلُ لا يقعُ مثلاً مُسنداً إليه، فلا تقولُ: (يعجبني تقومُ)، قاصداً إسنادَ الفعلِ (تقومُ) إلى الفعلِ (يعجبُ)، لكن إذا اقترنَ الفعلُ (تقومُ) ب(أن) جازَ ذلك، وصحَّ المعنى فتقولُ: (يعجبني أن تقومَ)، على تأويلِ المصدرِ المأخوذِ من لفظِ الفعلِ المُقترنِ ب(أن)، أي: (يعجبني قيامُك)، والمصدرُ المؤوّلُ في معنى المصدرِ الصريحِ تماماً، يقولُ سيبويه ((هذا بابٌ من أبوابِ (أن) التي تكونُ والفعلُ بمنزلةِ مصدرٍ، تقولُ: (أن تأتيني خيرٌ

لك)، كأنك قلت: (الإتيان خير لك)، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾<sup>(٢٨)</sup>، يعني: الصَّومُ خَيْرٌ لَكُمْ<sup>(٢٩)</sup>، فتركيب (أَنْ والفعل) يكون بقوة الاسم، ويجعله النحويون مصدرًا مؤولاً. والذي يظهر عندنا أنَّ تركيب (أَنْ والفعل) له حكمٌ خاص، يفرِّقه عن المصدرِ الصَّريح، إذ لا يصحُّ تأويلُ أحدهما في مكان الآخر، والدليلُ على ذلك ما يأتي:

١. الفارقُ الزَّمني بينهما، ذلك أنَّ المصدرَ الصَّريحَ يدلُّ على زمانٍ مُبهمٍ، وليس زماناً معيناً<sup>(٣٠)</sup>، في حين أنَّ تركيب (أَنْ والفعل) يعطي معنى الزَّمانِ المُحدَّد، فلو تأملنا معنى الجملتين: (يعجبني أن تقوم، ويعجبني قيامك) نجدُ أنَّ الجملةَ الأولى تُخبرُ عن حدثِ الإتيانِ في الزمانِ المُستقبل؛ لأنَّ (أَنْ) للمُستقبل، فالفعل لم يحدث بعد، في حين أنَّ الجملةَ الثانيةَ إخبارٌ عن حدوثِ القيامِ في زمانٍ مُبهمٍ، قد يكون في الماضي أو في الحاضر، فهو إخبار عن القيام من دون الإشارةِ إلى زمنه، بالنسبة لزمان فعل التَّعجب، فهناك فرقٌ بين الجملتين.

ويدلُّ على الفارقِ الزَّمني بينهما اقترانُ (أَنْ) بالصَّيغِ المُختلفةِ للفعل، فتقول: (يعجبني أن تقوم، ويعجبني أن قام)، ولو لم يكن الفرقُ ملحوظاً، لجازَ أن تقعَ كلُّ صيغةٍ مكانَ الأخرى، يقولُ الفراءُ: ((ألا ترى أنك تقول: (أمرتك أن تقوم)، ولا يصلحُ أمرتك أن قمت))<sup>(٣١)</sup>؛ لأنَّ الفعل (أمر) يطلبُ المُستقبل، ولا يصلحُ معه الفعل الماضي<sup>(٣٢)</sup>، فاختلافُ صيغِ الفعلِ المُقترنِ بـ(أَنْ) فيه دلالةٌ أخرى على أنَّ الزمانَ مُقترنٌ بالحدث. وما يزيدُ الأمرَ وضوحاً، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ يقول أبو حيَّان: ((وفيه حُضٌّ على الصَّوم))<sup>(٣٣)</sup>، فقوله (فيه حُضٌّ) يدلُّ على أنَّه أمرٌ مُستقبل، وأنَّ الصَّيامَ لم يقع؛ لأنَّ فيه دعوة له، ولذلك وردَ التَّركيبُ بـ(أَنْ) المُقترنةِ بالفعلِ المُضارعِ، ولو قال: (الصَّومُ خَيْرٌ لَكُمْ) فلا يُعلمُ أ وقعَ الصَّومُ أم لم يقع؛ لأنَّ المصدرَ مُبهمُ الزَّمان.

ومما يُستدلُّ به على الفرقِ بين المصدرِ الصَّريحِ وتركيبِ (أَنْ والفعل) ما ذكره ابنُ القَيِّمِ في تفسير قول الشاعر<sup>(٣٤)</sup>:

وَلَبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ

وفيه عطف الفعل المضارع المنصوب بـ(أن) المضمرة على المصدر الصريح، إذ يقول: ((المراد ما في المصدر من الدلالة على ثبوت نفس الحدث وتعليق الحكم به، دون تقييده بزمانٍ دون زمانٍ، فلو أتى الفعل المقيّد بالزمان لغات الغرض، ألا ترى أنّ قولها: (ولبسُ عباءةٍ وتقرّر عيني) المرادُ به حصولُ نفس اللبسِ مع كونها تقرّ عينها كلّ وقتٍ شيئاً، بعد شيءٍ، فقرّة العينِ مطلوبٌ تجدُّها بحسبِ تجدّدِ الأوقاتِ، وليس هذا مراداً في لبسِ العباءة))<sup>(٣٥)</sup>. بهذا المعنى يتضح الفرقُ جليناً بين الاستعمالين.

٢. إنَّ اقترنَ (أن) بالفعل له معنى غير ملحوظ في المصدر، وهو دلالته على الجزاء، فقولك: (أن تقومَ بالأمر خيرٌ لنا)، كأنك قلتَ: (إنّ تقومَ فهو خيرٌ لنا)، وهذا المعنى أبرزه الفراء، بقوله: ((قوله: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٣٦)</sup>، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ هو جزاء؛ المعنى: إن تصوموا فهو خيرٌ لكم<sup>(٣٧)</sup>، فتأويلُ الآية الأولى على هذا القول: (إنّ تعفوا فهو أقرب للتقوى)، وهذا المعنى غير متوافرٍ في المصدر.

٣. في بعض تراكيب الكلام يتعدّر تأويلُ الفعلِ المقترن بـ(أن) مصدراً صريحاً، من ذلك خبرُ (عسى) لا يكون إلا مقترناً بـ(أن)، تقول: (عسى زيدٌ أن يقومَ)، فلا يجوزُ أن تقول: (عسى زيدٌ القيامَ)؛ لكي لا يُخبر بالمصدر عن الذات، وذلك يقول سيبويه: ((وسألته عن معنى قوله: (أريدُ لأنّ أفعلَ)، إنّما يريدُ أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(٣٨)</sup>، إنّما هو أمرٌ لهذا))<sup>(٣٩)</sup>. فلم يقل: أريدُ للفعلِ، ولا أمرتُ للكون.

وندرُك أيضاً سرّاً اختلافِ التعبيرِ بين المصدرِ المؤولِ، والمصدرِ الصريحِ في ما وردَ في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ٢٠ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقُرُونَ ٢١ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتَلَفُ الْأَسْنَانِ وَاللُّغَةِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ ٢٢ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ ٢٣ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ٢٣ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ

الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ٢٤ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرَجُونَ ﴿٤٠﴾.

إذ نلاحظ في هذه الآيات التنوع التعبيري بين المصدر الصريح تارة، وبين (أن والفعل) تارة أخرى، والأفعال المقترنة ب(أن) جاءت ماضية ومضارعة، ولولا الفروق الدلالية بين هذه التراكيب لما كان لهذا التغيير من وجه، يقول ابن عاشور: ((ومن بديع الاستعمال، تفنن هذه الآيات، في التعبير عن معاني المصدر، بأنواع صيغه الواردة في الاستعمال، من تعبير بصيغة صريح المصدر تارة، كقوله: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾، وقوله: ﴿ وَابْتَعَاكُمْ مِّنْ فَضْلِهِ ﴾، وبالمصدر الذي ينسبُ من اقتران (أن) المصدرية بالفعل الماضي: ﴿ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ واقترانها بالفعل المضارع: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾، وباسم المصدر تارة: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾، ومرة بالفعل المجرد المؤول بالمصدر: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾))<sup>(٤١)</sup>

إذاً الفرق بين المصدر الصريح و(أن والفعل) يدعو إلى القول: إن اقتران (أن والفعل) هو تركيبٌ يُخصِّصُ الفعلَ ويجعله في قوة الاسم من حيث إنه يقع في موقعه الإعرابي، وإنَّ هذا التركيب يخلق لنا استعمالاً خاصاً، نلمح منه دلالةً جديدةً لا نجدُها في المصدرِ الصريحِ، ولا في الفعلِ المجردِ عن (أن).

### المبحث الثالث: الاختصاص بالحرف:

اقتران (لا) النافية بالواو العاطفة:

كثيراً ما يقترن العاطف ب(لا) في النفي والنهي، وذلك لدواعي الكلام التي تقتضي ذلك، كما نجد في مواضع التجرد عن (لا)، سواء في النفي أو النهي، تقول: (ما جاءني زيدٌ وعمرو)، كما تقول: (ما جاءني زيدٌ ولا عمرو)، وسيتضح من البحث اختلاف النحويين في هذا الاقتران، فمنهم من لا يرى اختلافاً في المعنى، سواءً ذُكرت (لا) أو لم تُذكر، ومنهم من يرى أهمية لهذا الاقتران، وقد أوضح ذلك ابن هشام بقوله: ((وكذلك (لا) المقترنة بالعاطف في نحو: (ما جاءني زيدٌ ولا عمرو) ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا ترى

أنه إذا قيل: (ما جاءني زيدٌ وعمرو) احتمل أن المراد نفي مجيء كليّ منهما على كلّ حال، وأن يُراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ(لا) صار الكلام نصّاً في المعنى الأول، نعم هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾<sup>(٤٢)</sup>، لمجرد التوكيد، وكذا إذا قيل (لا يستوي زيدٌ ولا عمرو) ((٤٣)).

وفي قول ابن هشام هذا بيان لـ(لا) من حيث الأصالة والزيادة، ولهذا علقه بمعناها وباقترانها، ولذلك سيكون كلامنا على تأصيلها، لتتضح أهمية الاقتران، واختصاصه بإحدى المحتملات من المعاني.

أما مسألة الأصالة، والزيادة، فقد نصّ ابن هشام على أن (لا) أصلية في نحو: (ما جاءني زيدٌ ولا عمرو)، وذلك لتعلق المعنى بها، ونفهم منه أن أصالة الحرف، وزيادته، مرتبطة بأهمية الحرف في الجملة، وتأثيره في المعنى، فإن كان الحرف لا يؤثر في المعنى عند حذفه، وكان دخوله كخروجه، فهو زائد للتوكيد، ومثال ذلك ما قاله سيبويه في زيادة (من): ((وقد تدخل في موضع، لو لم تدخل فيه، كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد، بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: (ما أتاني من رجل)، و(ما رأيت من أحد)، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً))<sup>(٤٤)</sup>، فحرف الجر (من) عند سيبويه في الأمثلة التي ذكرها زائد؛ لأنه لو حذف لم يؤثر في المعنى، وهذا ما عليه كثير من النحويين، الذين يرون أن الزائد ما كان دخوله كخروجه<sup>(٤٥)</sup>، ويقصدون بذلك أن الكلام لا يفتقر إليه، ولا يؤثر في المعنى إن حذف.

وعلى الرغم من أهمية (لا) هذه في المعنى، وكان دخولها ليس كخروجها، عدت زائدة عند كثير من النحويين<sup>(٤٦)</sup>، ومعنى ذلك أن دخولها كخروجها، ولم تُعد سوى توكيد النفي، ولا أهمية لها غير ذلك، وأنها سواءً ذكرت أم لم تُذكر، فإنّ المعنى واحد.

والظاهر أن (لا) هذه ليست زائدة، وذلك أن الحرف، إنّما يُؤتى به لضرب من الاختصار، فإذا جاز حذفه، والاستغناء عنه، فسيؤدي إلى الحذف بعد الحذف، أو إلى الاختصار بعد الاختصار، وفي ذلك إجحاف لبنية الكلام<sup>(٤٧)</sup>، و(لا) هذه جاءت اختصاراً من إعادة الفعل المنفي، فكأنك قلت: (ما جاء زيدٌ وما جاء

عمرو<sup>(٤٨)</sup>، ولما كانت اختصاراً من الفعل، فعدها زائدة، وإمكانُ الاستغناء عنها اختصاراً للمختصر، ف(لا) لها غرضٌ تَوَدِّيهِ، ولها تأثيرٌ في المعنى، وجوازُ الاستغناء عنها، وطرحُها نقضٌ للغرض، وهو أمرٌ تتحاماها العرب، وتمتنعُ منه<sup>(٤٩)</sup>.

ولهذه السبب نرى أنَّ القولَ بأصالتها أولى من القول بالزيادة؛ وذلك لتوقفِ المعنى عليها، ومنه نُدرك استغرابَ الرّضِيِّ، وتعجُّبه، من القول بزيادة الحرف، على الرّغم من توقُّفِ المعنى عليه بقوله: ((والعجبُ أنّهم لا يرون تأثيرَ الحروف معنوياً، ك(التأكيد) في الباء، و(رفع الاحتمال) في (لا) هذه، وفي (من) الاستغراقية: مانعاً من كون الحروف زائدة، ويرون تأثيره لفظياً، ككونها كافة: مانعاً من زيادتها))<sup>(٥٠)</sup>.

فلما كانت (ما) الكافية، ليست بزائدة، عدَّ الرّضِيُّ (لا) الرافعة للاحتمال، أولى بأن تكون غير زائدة، وإذا اتّضح هذا، نُبيِّن المسألة الأخرى، وهي أثرُ الاقتران، فاقترانُ (لا) بحرف العطف(الواو) أزال الاحتمال، وجعل المعنى مُختصّاً، فقولنا: (ما جاءني زيدٌ وعمرو)، احتُمل فيه احتمالات، أنّهما لم يأتيا في وقتٍ واحدٍ، مجتمعين، أو لم يأتيا متفرقين، أو احتمل مجيء أحدهما دون الآخر، وهذه الاحتمالات التي ذكرها ابن هشام قد سبقه إليها غير واحد من النحويين<sup>(٥١)</sup>، فإن اقترنت (لا) بالعاطف، فإنّها تُخصِّص المعنى بنفي المجيء على أيِّ حال، وجُعِل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ﴾<sup>(٥٢)</sup>، فباقترانِ (لا) عُلِمَ أنَّ التّقریب، لا يحصل في الأموال، و في الأولاد، لا مُجتمعين ولا مُتفرقين، ولو حُذفت (لا) لاحتمل نفي التّقریب عند الاجتماع دون الافتراق<sup>(٥٣)</sup>؛ وذلك أنَّ الاجتماع يُفهم من (الواو) الدّالة عليه، وأمّا إن كان الاجتماع يُفهم من مضمون الجملة؛ أي أن يكون الفعل المنفي دالاً عليه، فالاقتران هنا لا يدلُّ على الاختصاص، وتكون (لا) هذه لتوكيد النفي فحسب، وهو ما ذكره ابن هشام في كلّ فعلٍ يدلُّ على الاشتراك، نحو: (استوى) و(اختصم) وتمثّل بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾<sup>(٥٤)</sup>، ف(لا) الثانية عنده، زائدة، لتوكيد النفي، كما تبين؛ وذلك لأنَّ (لا) هذه، لم يُؤت بها لإزالة احتمال، ولم تكن نصّاً في

تخصيص معنى دون غيره، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءَ﴾<sup>(٥٤)</sup>.

وقد اشترط ابن مالك في (لا) هذه، التي تزيل الاحتمال، أن لا تكون الجملة دالة على الاستثناء، نحو: (قاموا إلا زيداً وعمراً)؛ وذلك لأنها في معنى: (قاموا لا زيداً ولا عمرو)<sup>(٥٥)</sup>، ولا داعي لذكر هذا الشرط؛ لأن هذه الجملة، إن كانت تدل على النفي ضمناً، فلا وجود لـ(لا) أصلاً، وكلامنا عن (لا) إذا كانت في الكلام لفظاً لا تقديراً، فليست هذه كتلك.

ومثل (لا) الدالة على النفي، (لا) الدالة على النهي، فقد ذكر المبرّد: ((وتقول: (لا يقيم زيدٌ ولا يقعدُ عبدُ الله) إن عطف نهيًا على نهي، وإن شئت قلت: (لا يقيم زيدٌ ويقعدُ عبدُ الله) وهو بإعادتك (لا) أوضح؛ وذلك لأنك إذا قلت: (لا يقيم زيدٌ ولا يقعدُ عبدُ الله) تبين لك أنك قد نهيت كل واحدٍ منهما منفرداً عن الآخر، وإذا قلت: (ويقعدُ عبدُ الله) بغير (لا) فهذا وجهٌ، وقد يجوز أن يقع عند السامع أنك أردت لا يجتمع هذان، فإن قعدَ عبدُ الله، ولم يقيم زيدٌ، لم يكن المأمور مخالفاً))<sup>(٥٦)</sup>، ففي أسلوب النهي ما يكون فيه أكثر من احتمال، كما ذكر في: (لا يقيم زيدٌ ويقعدُ عبدُ الله)، فإنه إن قعدَ عبدُ الله، لم يكن مخالفاً، لأمر المتكلم؛ لأن المعنى يحتمله، لكن إن اقترن بـ(لا) فإن المعنى يتخصّصُ بنهيهما كليهما، بأن لا يقيم زيدٌ ولا يقعدُ عبدُ الله، وقول المبرّد في بداية حديثه (لا يقيم زيدٌ ولا يقعدُ عبدُ الله) أنه عطف نهي على نهي، يشير إلى أنه يرى أن (لا) الثانية ليست زائدة، وإنما هي أصلية، وقد جعل الكلام عطف جملة على جملة، وهو الصحيح؛ وذلك لتوقّف الكلام عليها كما في النفي.

وبناءً على ما تقدّم ندرك أهمية اقتران (لا) بالعاطف؛ لذلك من أثر في دلالة الجملة؛ إذ إن الاستعمالات التي تحتل أكثر من معنى يُخصّصُ الاقتران معناها، سواءً كان ذلك في النفي أو النهي.

**الخاتمة:**

عند دراسة أثر الاقتران في توجيه دلالة الاختصاص ثبت الآتي:

١. قد يؤثر الاقتران في زيادة معنى، لا يُدرك بيسر بل يفهم من سياق التركيب، وهذا المعنى يضاف على معنى الاختصاص المصرح به، فبين البحث أنّ الغرض من ضمير الفصل ليس التوكيد، للأسباب التي ذكرناها، وإنما الغرض هو الإتيان بالضمير من أجل إزالة التوهم المُستتبع لمعنى التوكيد بإثبات الخبر.
٢. قد يكشف الاقتران أنّ الأداتين المقترنتين مقصودتان في الاستعمال، إذ لا يصحّ ما يناظرهما في المعنى نفسه، على الرغم من أنّ النحويين أقرّوا التناوب بينهما، من ذلك التفريق بين استعمال المصدر الصريح والمصدر المؤول من (أن والفعل) وقد كشف الباحث عن أثر المصدر المؤول في توجيه دلالة الاختصاص في هذا الاستعمال.
٣. تبين من هذا البحث أن لا العاطفة ليست زائدة، فعدها زائدة، وإمكان الاستغناء عنها اختصاراً للمختصر، ف(لا) لها غرض تؤدّيه، ولها تأثير في المعنى، وجواز الاستغناء عنها، وطرحها نقض للغرض، وهو أمر تتحاماها العرب كما أوضحنا.

- 
- ١ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٨٦.
  - ٢ - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٨٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/٢.
  - ٣ - ينظر: الأصول في النحو: ١٢٥/٢.
  - ٤ - ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٥٨/٣.
  - ٥ - ينظر: المفصل: ١٧٢، والبديع في العربية: ٦٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١١/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٦٨/١، والتنزيل والتكميل: ٢٨٥/٢ ومغني اللبيب: ٤٩٦/٢، وتعليق الفرائد: ١٢٨/٢.
  - ٦ - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/٢.
  - ٧ - شرح كتاب سيبويه: ١٥٨/٣.
  - ٨ - التنزيل والتكميل: ٢٨٥/٢.

- ٩ - معاني القرآن: ٤٠٩/١-٤١٠.
- ١٠ - ينظر: معاني القرآن: ٥٠/١.
- ١١ - ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: ٤٤١.
- ١٢ - سورة الأنعام، من الآية: ١١٧.
- ١٣ - سورة القصص، من الآية: ٥٨.
- ١٤ - ينظر: شرح المفصل: ١١١/٣، ومغني اللبيب: ٤٩٧/٢.
- ١٥ - سورة المائدة، من الآيتين: ١٠٩، ١١٦.
- ١٦ - سورة الشعراء، من الآية: ٤٤.
- ١٧ - سورة هود، من الآية: ٨٧.
- ١٨ - شرح التسهيل: ١٦٩/١.
- ١٩ - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٥٩/٤.
- ٢٠ - ينظر: مجالس ثعلب: ٣٥٤، والمقاصد الشافية: ٣٥٧/٢.
- ٢١ - ينظر: المفصل: ١٧٢، والبدیع في العربية: ٦٠/١، وشرح المفصل لابن يعیش: ١١١/٣، وأمالي ابن الحاجب: ٣٠٣/١.
- ٢٢ - ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨١٢/٢.
- ٢٣ - كتاب سيبويه: ٣٩٠/٢.
- ٢٤ - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٧/٢.
- ٢٥ - شرح التسهيل: ١٦٨/١.
- ٢٦ - زعم ابن طاهر أن (أن) المصدرية المقترنة بالفعل الماضي غير المصدرية الداخلة على الفعل المضارع، وردّه ابن هشام، ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/١، ٢٩.
- ٢٧ - شرح كتاب سيبويه: ٢٤٨/١.
- ٢٨ - سورة البقرة، من الآية: ١٨٤.
- ٢٩ - كتاب سيبويه: ١٥٣/٣، وينظر: المقتضب: ٣٦١/٢، والأصول في النحو: ١٣٩/١، وأمالي ابن الشجري: ١٥٢/٣.
- ٣٠ - ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٤، وشرح المفصل لابن يعیش: ٨٢/١.

- ٣١ - معاني القرآن: ١/٢٦١.
- ٣٢ - المصدر نفسه: ١/٢٦١.
- ٣٣ - البحر المحيط: ٢/١٩٣.
- ٣٤ - لميسون بنت بحدل، ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٤٥، والمقتضب: ٢/٢٧، والأصول في النحو: ٢/١٥٠.
- ٣٥ - بدائع الفوائد: ٢/٤٦٨.
- ٣٦ - سورة البقرة، من الآية: ٢٣٧.
- ٣٧ - ينظر: معاني القرآن: ١/١٧٩.
- ٣٨ - سورة الزمر، من الآية: ١٢.
- ٣٩ - كتاب سيبويه: ٣/١٦١.
- ٤٠ - سورة الروم، الآيات: ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥.
- ٤١ - التحرير والتنوير: ١٢/٧٨، ٧٩.
- ٤٢ - سورة الفاطر، من الآية: ٢٢.
- ٤٣ - مغني اللبيب: ١/٢٤٥.
- ٤٤ - كتاب سيبويه: ٤/٢٢٥.
- ٤٥ - ينظر: الأصول في النحو: ١/٢٣٢، والانتصار لسيبويه: ٧٨، ٢٥٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/٢٧٨، واللمع في العربية: ٧٣، والمرتل في شرح الجمل: ٣١٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٠١.
- ٤٦ - ينظر: المفصل: ٤٢٤، وأمالى ابن الشجري: ٢/٥٤١، والبديع في العربية: ٢/٤٢٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٤٣٦، وحاشية الصبان: ٣/١٦٤.
- ٤٧ - ينظر: الخصائص: ٢/٢٧٥.
- ٤٨ - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٣٨٤، وارتشاف الضرب: ٤/١٩٨٤.
- ٤٩ - ينظر: الخصائص: ٣/٢٣٥.
- ٥٠ - شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٣٦.

- ٥١ - ينظر: المقتضب: ١٣٤/٢-١٣٥، وأمالي ابن الشجري: ٥٤١/٢، وشرح التسهيل: ٣٥١/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨٣/٤، وارتشاف الضرب: ١٩٨٤/٤.
- ٥٢ - سورة سبأ، من الآية: ٣٧.
- ٥٣ - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٥١/٣.
- ٥٤ - سورة الغافر، من الآية: ٥٨.
- ٥٥ - ينظر: شرح التسهيل: ٣٥١/٣.
- ٥٦ - المقتضب: ١٣٤/٢.

#### المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

#### أولاً: الكتب المطبوعة:

١. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: د. أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى للرعاية والفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٨٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التّوّاب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣. الأصول في النحو: ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٤. أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدره، دار عمّار، عمّان - الأردن، ودار الجبل، لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٥. أمالي ابن الشجري: ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
٦. الانتصار لسبويه على المبرد: ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد التميمي (ت ٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٧. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.
٨. بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد العمران، ط١، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ١٤٢٥ هـ.
٩. البديع في علم العربية: ابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ.
١٠. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
١١. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٢. الخصائص، ابن جني: تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
١٣. شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٤. شرح الرضي على الكافية: الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا، ١٩٩٦م.
١٥. شرح كتاب سيبويه: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
١٦. شرح المفصل: ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة مشيخة الأزهر المعمور، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية بمصر، (د.ت).
١٧. كتاب سيبويه: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٨. اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
١٩. مجالس ثعلب: ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٤٨م.

٢٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ .
٢١. المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٢٢. معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.
٢٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات، د. ت.
٢٤. المفصل في صناعة الإعراب: الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
٢٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٦. المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ثانياً: الأطاريح والرسائل الجامعية:
٢٧. الاختصاص في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، رسالة ماجستير للباحث عبد الله محمود سليم، كلية الآداب، جامعة أهل البيت، الأردن، ٢٠٠٩م.
٢٨. وسائل التخصيص في كتاب كامل الزيارات لابن قولويه القمي (ت ٣٦٧هـ)، رسالة ماجستير للباحث أسعد عقيل شهاب المحنّا، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٩م.